



الجَمْهُورِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْمُوْرِيَّةُ

شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تقرير حول النفقات الجباية لسنة 2024

الفهرس

المعجم

قائمة الاختصارات

المقدمة

I. الإطار النظري

1. القاعدة الضريبية المعيارية بوصفها قاعدة قانونية

2. النظام الضريبي المرجعي

3. مفهوم المصارييف الجبائية

II. تحليل القواعد الإعفائبة الضريبية (مصفوفة القواعد الإعفائبة الضريبية)

1. توزيع القواعد الإعفائبة حسب مصادرها القانونية

2. توزيع القواعد الإعفائبة حسب نوع الضريبة

3. توزيع القواعد الإعفائبة حسب الهدف

4. توزيع القواعد الإعفائبة حسب طبيعتها

5. توزيع القواعد الإعفائبة حسب المستفيدين

6. توزيع القواعد الإعفائبة حسب قطاع النشاط

7. الاستثناءات الضريبية غير المقيمة؛

III. تقييم المصارييف الجبائية

1. مسطرة ومنهجية التقييم

1.1 المسطرة

1.2 المنهجية

2. منهجية التقييم حسب نوع الضريبة

2.1 الضريبة على الشركات (IS)

2.2 الضريبة على أرباح الأنشطة التجارية للأشخاص الطبيعيين (IBAPP)

2.3 الضريبة على الأجور والرواتب (ITS)

2.4 الضريبة على الدخول العقارية (IRF)

2.5 الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة (IRCM)

2.6 ضريبة التكوين المهني (TA)

2.7 ضريبة على المركبات ذات المحرك (TV)

2.8 ضريبة القيمة المضافة (VAT) الداخلية

2.9 ضريبة الاستهلاك (TCO) على الإنتاج المحلي

2.10 ضريبة القيمة المضافة (VAT) عند الاستيراد

2.11 الحقوق الجمركية

2.12 الإتاوة الإحصائية....

2.13 ضريبة الاستهلاك (TCO) على المنتجات المستوردة

2.14 ضريبة العمليات المالية (TOF)

2.15 الضريبة الخاصة على التأمينات (TSA)

2.16 ضريبة المطارات (TADE)

V. نتائج التقييم

1. العرض الإجمالي للمصاريف الجبائية
2. المصاريف الجبائية حسب الضريبة والرسم (2019-2024)
3. المصاريف الجبائية حسب فئات الضرائب والرسوم
4. المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الضريبي
5. المصاريف الجبائية لضريبة القيمة المضافة (TVA)
6. المصاريف الجبائية لضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب قطاع النشاط
7. المصاريف الجبائية المتعلقة بالدين الضريبي للسنوات (2021-2024)

الخاتمة

الملاحق

- النظام الضريبي المرجعي (SFR)
- مصفوفة القواعد الإعفافية الضريبية
- جرد المصادر القانونية
- قائمة الجداول
- قائمة الرسوم البيانية

المصطلحات

| | |
|--|---|
| ANSADE: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي | - |
| CEDEAO: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا | - |
| CGD: القانون العام للجمارك | - |
| CGI: القانون العام للضرائب | - |
| DET: رسوم التسجيل والطوابع | - |
| DD: رسوم جمركية | - |
| DF: مصاريف جبائية | - |
| FMI: صندوق النقد الدولي | - |
| IMF: الضريبة الدنيا الجزافية | - |
| IRCM: ضريبة على مداخيل رؤوس الأموال العقارية | - |
| IRF: ضريبة على الدخل العقاري | - |
| IS: الضريبة على الشركات | - |
| IBAPP: ضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين | - |
| ITS: الضريبة على الرواتب والأجور | - |
| LFI: قانون المالية الأصلي | - |
| LFR: قانون المالية التصحيحي | - |

| | |
|---|--|
| - | Mdrs (Mds) : ملبار |
| - | RLC : رسم ترقية أبحاث مكافحة السرطان |
| - | RS : إتاوة إحصائية |
| - | SFR : النظام الضريبي المرجعي |
| - | TCC : ضريبة على استهلاك الإسمنت |
| - | TEC : التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة |
| - | TCO : ضرائب الاستهلاك |
| - | TOF : ضريبة على العمليات المالية |
| - | TSA : ضريبة خاصة على التأمينات |
| - | TV : ضريبة على المركبات |
| - | TVA : ضريبة على القيمة المضافة |

قائمة الجداول

1. الجدول 1: توزيع القواعد الإعفافية الضريبية حسب مصدرها القانوني
2. الجدول 2: توزيع القواعد الإعفافية الضريبية حسب نوع الضريبة
3. الجدول 3: توزيع القواعد الإعفافية الضريبية حسب الهدف منها
4. الجدول 4: توزيع القواعد الإعفافية الضريبية حسب طبيعتها
5. الجدول 5: توزيع القواعد الإعفافية الضريبية حسب المستفيدين
6. الجدول 6: توزيع القواعد الإعفافية الضريبية حسب القطاع الاقتصادي
7. الجدول 7: تقييم المصروفات الجبائية خلال الفترة 2019-2023
8. الجدول 8: توزيع تكاليف الاستثناءات الضريبية حسب نوع الضريبة بين 2019 و 2023
9. الجدول 9: توزيع المصروفات الجبائية المقدرة سنة 2023 حسب فئة الضرائب
10. الجدول 10: المصروفات الجبائية حسب نوع النظام الضريبي
11. الجدول 11: المصروفات الجبائية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة في الداخل وعند الاستيراد
12. الجدول 12: توزيع المصروفات الجبائية لضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب القطاع الاقتصادي
13. الجدول 13: تقييم المصروفات الجبائية المتعلقة بالاعتماد الضريبي

المقدمة

ينص مبدأ دستوري عالمي راسخ على أن المواطنين متساوون أمام القانون (المادة 1 من دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية).

وفي السياق نفسه، وبناءً على هذا المبدأ، يكرّس الدستور مبدأً آخر مكملاً يتمثل في المساواة بين المواطنين أمام الضريبة، إذ نص على أن «الموطنين متساوون أمام الضريبة، وعلى كلّ أن يشارك في الأعباء العامة بحسب قدرته التكليفيّة، ولا يجوز إنشاء أي ضريبة إلا بموجب قانون» (المادة 20 من الدستور). غير أننا سنرى في هذا التقرير، وهو موضوعه، أن عدداً كبيراً من الأحكام الضريبية (بلغت حتى الآن 1040 قاعدة إعفائية) يخلّ بهذه القواعد الدستورية الأساسية.

تمنح القواعد الإعفائية الضريبية امتيازات وفوائد ضريبية مهمة لبعض فئات المكلفين، لأسباب وأهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

وغالباً ما يكون التكلفة الناتجة عنها كبيرة بالنسبة لميزانية الدولة، مما يجعلها تمثل رهاناً رئيسياً في السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية.

وسيعكّف هذا التقرير حول المصارييف الجبائية على تحديد هذه القاعدة الضريبية المعيارية، وتصنيفها، وتقدير كلفتها على المجتمع.

أما الأهداف المرجوة فهي:

- الإسهام في الحد من كل مصدرٍ لعدم المساواة بين المكلفين، وفقاً للمبادئ العامة للقانون؛
- ترشيد المالية العامة من خلال التخصيص الفعال للقواعد الإعفائية؛
- توفير معلومات دقيقة لتوسيع القاعدة الضريبية المعيارية؛
- المساهمة في تعبئةٍ مثلثي للموارد الداخلية؛
- إبراز الاختلالات المحتملة في النظام الضريبي المرجعي بهدف مراجعته؛
- تقديم معلومات تحليلية وكمية لإثراء النقاشات السياسية حول اختيارات السياسة الميزانية؛
- وإضفاء مزيدٍ من المصداقية على قوانين المالية السنوية (قانون المالية الأصلي وقانون المالية التصحيحي).

ويعرض هذا التقرير في فصله الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصطلح المصارييف الجبائية، ثم يتناول تحليل الاستثناءات الضريبية. ويلي ذلك عرض منهجية تقييم المصارييف الجبائية، متبعاً بنتائج التقيي

١. الإطار النظري

القاعدة الضريبية المعيارية باعتبارها قاعدة قانونية

تُطبق القاعدة القانونية بطريقة موحدة على جميع الأفراد في المجتمع دون تمييز.

فهي قاعدة عامة ومجربة لا تراعي الخصوصيات الفردية، وهو ما يُعد من المبادئ الأساسية في القانون

. وفي المجال الجبائي، تُعد القاعدة الضريبية المعيارية تجسيداً لمبدأ شرعية الضريبة والمساواة أمامها، وهما مبدأ دستوريان أساسيان.

شرعية الضريبة تعني أن فرضها يدخل حضريًا في نطاق القانون، ولا يجوز إنشاء أي ضريبة إلا بموجب نص قانوني. وينبغي أن يسري هذا المبدأ أيضًا على الاستثناءات أو الإعفاءات من تطبيق الضريبة.

اما المساواة أمام الضريبة فتعني أن كل مواطن يجب أن يساهم في الأعباء العامة بحسب قدرته التكليفية وبما يتناسب مع ثروته.

وعليه، فإن القاعدة الضريبية المعيارية تمثل النظام الجبائي الثابت والموحد الذي يخضع له جميع المكلفين دون أي استثناء.

وتتولى السلطات العمومية (وزارة المالية) من خلال تفسيرها للنصوص الجبائية، ووفقًا للمبادئ السابقة، تحديد هذه القاعدة الضريبية المعيارية التي يُطلق عليها النظام الضريبي المرجعي.

النظام الضريبي المرجعي

إن وضع النظام الضريبي المرجعي أمر أساسي، لأن تحديد النظام الجبائي المرجعي يمكن من احتساب كلفة الاستثناءات الضريبية مقارنةً بهذا النظام.

ويعرف النظام الضريبي المرجعي (SFR) بأنه مجموعة الأحكام الجبائية التي تُطبق في إطار القواعد العامة على مختلف الحقوق والضرائب والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب ومدونة الجمارك.

ويسمح النظام الضريبي المرجعي بتقدير الفوارق مقارنةً بالقاعدة الضريبية المعيارية، من حيث اختيار النسب وقواعد الوعاء المطبقة لكل ضريبة.

ويتمثل النظام الضريبي المرجعي الإطار القانوني الذي تُقدر على أساسه الديون الجبائية المترتبة على المكلفين بالضريبة.

ومن هذا المنطلق، يميز النظام بين الأحكام الجبائية العامة المطبقة على الجميع، وتلك الاستثنائية التي تُطبق فقط على حالات خاصة.

ويُحدّد هذا النّظام المكلّف بالضريبة، والوعاء الجبائي، والأسas الخاضع للضريبة، والنسبة العادلة، وقواعد احتساب الدين الجبائي.

ومن خلال تحديد النّظام العام للضريبة، يمكن النّظام الضريبي المرجعي من تمييز واضح بين القواعد العامة والإعفاءات أو الاستثناءات التي تُعد خروجاً عن القاعدة.

فما يندرج ضمن النّظام الضريبي المرجعي يُعد هو القاعدة، وما يخرج عنه يُعتبر استثناءً جبائياً.

وفي بعض الدول، يتم اعتماد النّظام الضريبي المرجعي بموجب نص تنظيمي.

ونظراً لعرض هذا النّظام للتغييرات المستمرة، يُعتبر اعتماد نظام ضريبي مرجعي سنوي يُشكّل أساساً لإعداد تقرير سنوي أمراً أكثر ملاءمة، وهو النهج الذي تم تبنيه في هذا التقرير.

وقد تم تحديد النّظام الضريبي المرجعي في الجدول المرفق بالتقرير.

وبعد تحديد هذا النّظام، يتم عزل الاستثناءات الجبائية، وجردها، وتصنيفها، وتوثيقها، بغرض حساب كلفتها على ميزانية الدولة، وتُعرف هذه الكلفة باسم مصاريف جبائية.

مفهوم المصاريف الجبائية

تنازل الحكومات، ضمن استراتيجياتها التنموية، طوعاً عن جزء من الإيرادات الجبائية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

وتُتّخذ قواعد إعفائية في شكل استثناءات ضريبية لدعم السياسات القطاعية وبرامج التنمية الوطنية.

وتتمثل الأهداف العامة لهذه الاستثناءات الضريبية في التحفيزات الضريبية للاستثمار في قطاعات معينة أو مناطق محددة، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التشغيل، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتعلقة بدعم القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن الأهداف الحديثة المتمثلة في حماية البيئة والصحة العامة.

وتُعد هذه الاستثناءات الضريبية امتيازات تُمنح لبعض المكلفين، يُعفون بموجبها كلياً أو جزئياً، مؤقتاً أو نهائياً، من تطبيق القواعد الجبائية العامة.

وقد تُتّخذ هذه الامتيازات أشكالاً مختلفة مثل التخفيفات الجبائية، أو التنيص من الوعاء الضريبي، أو تخفيض النسب، أو تسهيلات في خصم التكاليف أو في أساليب الإهلاك.

وتُشكّل هذه الإجراءات عبئاً مالياً كبيراً على الدولة لما تسببه من نقص في الموارد العمومية، حيث تُعتبر تكلفتها بمثابة نفقات مباشرة من ميزانية الدولة.

ويمكن أن تُعرف كلفة الاستثناءات الضريبية بمصطلحات مختلفة مثل: «الإعارات الجبائية»، أو «المساعدات الجبائية»، أو «مصاريف جبائية».

وتعبر المصاريـف الجبائـية عن الخسـارة النهـائية في الإـيرادـات العـامـة النـاتـجة عن الاستـثنـاءـات الضـريـبية مـقارـنة بـالنـظـام الضـريـبي المرـجـعي.

فـكـل خـسـارة نـهـائيـة في الإـيرـادـات الجـبـائـية لمـيزـانـيـة الدـولـة خـلـال سـنـة مـالـيـة نـاتـجة عن نـظـام جـبـائـي يـخـالـف القـوـاعـد العـامـة في النـظـام الضـريـبي المرـجـعي تـعـد مـصـاريـف جـبـائـية.

ويـتـطـلـب حـسـاب هـذـه المصـاريـف الـقـيـام بـعـمـليـة جـرـد شـامـل لـجـمـيع الإـعـفـاءـات الجـبـائـية التـي تـؤـدي إـلـى فـقـدان نـهـائي في الإـيرـادـات.

أـمـا جـرـد وـتـصـنـيف وـتـوـثـيق القـوـاعـد الإـعـفـائـية ضـمـن مـصـفوـفة القـوـاعـد الـاعـفـائـية الضـريـبية فـهـو عـمـل دـقـيق وـشـاقـ نـظـرـاً لـتـعـدـ وـتـشـتـتـ النـصـوص الـقـانـونـيـة التـي تـتـضـمـنـها هـذـه الإـعـفـاءـات.

II. تحليل القواعد الإعفائـية الضـريـبية (مـصـفوـفة الإـعـفـاءـات الضـريـبة)

أـتـاح عـمـل دـقـيق في مـجـال التـتـبع، والـجـمـع، وـالـتـوـثـيق الـقـانـونـيـ، وـالـتـصـنـيف، إـعـدـاد جـرـد يـضـم 1040 قـاعـدة إـعـفـائـية ضـريـبية مـوزـعـة على 13 مـصـدرـاً قـانـونـيـاً مـخـتـلـفاً. وـقـد مـكـنـ التـوـثـيق الـقـانـونـيـ المـنـجـزـ من التـحـقـق من المـصـدرـالـقـانـونـيـ وـمـنـ صـلـاحـيـة كلـ استـثنـاءـاتـ ضـريـبيـ.

تـتـيـحـ التـصـنـيفـاتـ الـمـخـتـلـفـةـ الـمـنـجـزـةـ فـهـمـاـ أـفـضـلـ لـرـهـانـاتـ الـاسـتـثـنـاءـاتـ الضـريـبيـةـ بـوـصـفـهاـ رـافـعـةـ أـسـاسـيـةـ فيـ السـيـاسـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـلـبـلـدـ وـأـدـأـةـ لـتـحـقـيقـ أـوـلـوـيـاتـ الـبـرـامـجـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ.

وـتـوـفـرـ مـصـفوـفةـ القـوـاعـدـ الإـعـفـائـيةـ الضـريـبيةـ صـورـةـ مـعـمـقـةـ عنـ السـيـاسـاتـ الجـبـائـيةـ فيـ الـبـلـدـ، مـبـرـزـةـ كـيـفـ يـسـتـخـدـمـ الـنـظـامـ الضـريـبيـ لـتـحـقـيقـ مـخـتـلـفـ الـأـهـدـافـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ.

توزيع القواعد الإعفائـية حـسـبـ مـصـادرـهاـ الـقـانـونـيـةـ (جدـولـ رقمـ 1)

يـعـدـ الـقـانـونـ الـعـامـ لـلـضـرـائـبـ (CGI)ـ أـوـلـ مـصـدرـ لـهـذـهـ الـاسـتـثـنـاءـاتـ الضـريـبيـةـ، إـذـ يـحـتـويـ عـلـىـ 593 قـاعـدةـ إـعـفـائـيةـ ضـريـبيةـ.

كـمـ صـدـرـتـ 270 قـاعـدةـ إـعـفـائـيةـ ضـريـبيةـ عـنـ نـصـوصـ تـنـظـيمـيـةـ (مـرـاسـيمـ، قـرـاراتـ، مـناـشـيرـ...).

وـأـقـرـرتـ 29 قـاعـدةـ إـعـفـائـيةـ ضـريـبيةـ بـمـوـجـبـ قـوـانـينـ مـالـيـةـ أـصـلـيـةـ أـوـ تـصـحـيـحـيـةـ (LFI 2011؛ LFI 2013؛ LFR 2022)ـ دونـ أـنـ تـدـمـجـ لـاحـقاـ فيـ الـمـدوـنـةـ الـعـامـةـ لـلـضـرـائـبـ (CGI).

وـتـضـمـنـ الـقـوـانـينـ الـقـطـاعـيـةـ (قـانـونـ الـاستـثـمـارـاتـ، قـانـونـ الـمـنـجـمـيـ، قـانـونـ الـمـحـرـوقـاتـ)ـ 48 قـاعـدةـ إـعـفـائـيةـ ضـريـبيةـ.

كما تنص أنظمة خاصة ببعض المؤسسات والهيئات العمومية (مثل البنك المركزي الموريتاني BCM، وسوميليك SOMELEC ...) على 23 قاعدة إعفائية ضريبية إضافية.

وأدخل القانون الجديد المتعلق بالمؤسسات الناشئة (Start-ups)، 15 قاعدة إعفائية ضريبية جديدة، وكذلك القانون الخاص بالمنطقة الحرة الذي يتضمن 15 قاعدة إعفائية ضريبية.

ويُظهر العدد الكبير من الاستثناءات الضريبية الصادرة بموجب نصوص تنظيمية أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز التنفيذي في مجال يفترض أن يكون من صلاحيات السلطة التشريعية.

وبصورة عامة، فإن توزيع الاستثناءات الضريبية حسب مصادرها القانونية يعطي فكرةً عن كيفية استخدام أدوات السياسة الجبائية من طرف مختلف القطاعات الحكومية لتحقيق أهدافها القطاعية

كما يدل في بعض الحالات على الاستخدام المفرط للإعفاءات الجبائية على حساب الإيرادات العمومية وعلى ضعف الدور المركزي لوزارة المالية في مجال وضع القاعدة الضريبية المعاييرية.

| Nature du texte juridique | Nombre de mesures dérogatoires 2024 | Pourcentage |
|---------------------------------------|-------------------------------------|----------------|
| CGI | 593 | 57,02% |
| Arrêtés | 240 | 23,08% |
| Conventions et accords internationaux | 33 | 3,17% |
| Lois de finances | 29 | 2,79% |
| Code minier | 26 | 2,50% |
| Décrets | 26 | 2,50% |
| Nouveau code des investissements | 24 | 2,31% |
| Statuts particuliers | 23 | 2,21% |
| Loi sur les Startups technologiques | 15 | 1,44% |
| code de l'hydrogène vert | 13 | 1,25% |
| Code des hydrocarbures | 9 | 0,87% |
| nouvelle loi de la zone franche | 5 | 0,48% |
| Circulaires | 4 | 0,38% |
| Total: | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفائية حسب نوع الضريبة

تشمل الضريبة على القيمة المضافة (TVA) الغالبية الكبرى من الاستثناءات الضريبية (573 قاعدة إعفائية ضريبية).

وباعتبارها ضريبةً على استهلاك الأسر، فإن الإعفاء يهدف إلى تخفيف العبء الجبائي على السلع الأساسية مثل المنتجات الغذائية (256 قاعدة) وقطاع الأدوية (129 قاعدة).

أما باعتبارها ضريبةً على الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت، فإن الإعفاء يهدف إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات تعتبر استراتيجية للاقتصاد الوطني.

وفي المرتبة الثانية تأتي الضرائب على الواردات وخاصةً حقوق الجمارك (DD) التي تشمل 110 قواعد إعفائية ضريبية، وهي أيضًا تمثل جزءاً مهماً من الاستثناءات الضريبية، ويمكن النظر إليها على أنها تشجيع للاستيراد ولدعم القطاعات الاستراتيجية عبر تسهيل اقتناء رأس المال المنتج (استيراد المعدات).

يليها الرسم الإحصائي (RS) بعدد 70 قاعدة، والقطاع الجماعي (PC-CEDEAO) بعدد 39 قاعدة

Tableau 2 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales par type d'impôt

| Impôt, Droit ou Taxe | Nombre de mesures dérogatoires 2024 | Pourcentage |
|----------------------|-------------------------------------|-------------|
| TVA | 573 | 55,10% |
| DD | 110 | 10,58% |
| RS | 70 | 6,73% |
| TCO | 44 | 4,23% |
| PC | 39 | 3,75% |
| DET | 31 | 2,98% |
| IRCM | 30 | 2,88% |
| ITS | 22 | 2,12% |
| IS | 25 | 2,40% |
| TA | 19 | 1,83% |
| TOF | 19 | 1,83% |
| IRF | 10 | 0,96% |
| TV | 10 | 0,96% |
| Minimum IS | 8 | 0,77% |
| TSA | 6 | 0,58% |
| TADE | 4 | 0,38% |
| Acompte en douanes | 3 | 0,29% |
| IBAPP | 4 | 0,38% |
| Minimum IBAPP | 1 | 0,10% |
| TCV | 2 | 0,19% |
| RPSRNR | 1 | 0,10% |
| PSC | 1 | 0,10% |
| TCA | 2 | 0,19% |
| Patente | 2 | 0,19% |
| CF | 1 | 0,10% |
| DFS | 1 | 0,10% |
| Retenue à la source | 2 | 0,19% |
| Total général | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفائية حسب أهدافها (جدول 3)

يُظهر تحليل القواعد الإعفائية للسنة المالية 2024 أنه من أصل 1040 قاعدة إعفائية، هناك 536 قاعدة تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية و420 قاعدة لأهداف اقتصادية.

تشكل القواعد ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مجتمعةً 95 % من المصاريF الجبائية (51 % اجتماعية و 44 % اقتصادية).

و تُظهر غلبة القواعد ذات الطابع الاجتماعي إرادةً لإعادة التوزيع عبر النظام الجبائي لصالح الفئات الهشة وأهمية مكافحة التفاوت.

في الوقت ذاته، تُبرز 457 قاعدة ذات طابع اقتصادي سياسةً جبائيةً موجهة نحو تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات الضريبية الممنوحة للمؤسسات والاستثمار الخاص.

كما تلاحظ 14 قاعدة تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي، و 5 قواعد لدعم الثقافة، و 5 قواعد لقطاع النقل، و قاعدةٌ واحدةٌ تخص الامتيازات الدبلوماسية.

Tableau 3 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales selon leur objectif

| Objectif de la mesure | Nombre de mesures en 2024 | Pourcentage | | |
|-----------------------------|---------------------------|----------------|---|---|
| | | | ▼ | ▼ |
| Social | 536 | 51,54% | | |
| Économique | 457 | 43,94% | | |
| Secteur public | 22 | 2,12% | | |
| Éviter la double imposition | 14 | 1,35% | | |
| Culturel | 5 | 0,48% | | |
| Secteur du transport | 5 | 0,48% | | |
| Diplomatique | 1 | 0,10% | | |
| Total général | 1040 | 100,00% | | |

توزيع القواعد الإعفائية حسب طبيعتها (جدول 4)

من بين 1040 قاعدة إعفائية، هناك 948 قاعدة تمثل إعفاءً كلياً، ما يعني أن السياسة الجبائية تُفضل بعض الأنشطة بإعفائها كلياً من بعض الضرائب أو الرسوم.

وتوجد 36 قاعدة تُقدم معدلاتٍ منخفضة، و 50 قاعدة للإعفاء الجزئي، و 3 تحفيزات ضريبية، و 3 قواعد قد تُعتبر أحياناً إعفاءً كلياً وأحياناً جزئياً حسب الشروط.

ويُستنتج أن الإعفاء يكون في الغالب كلياً دون تمييز واضح بين مكوناته.

Tableau 4 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales selon leur nature

| Nature de la mesure dérogatoire | Nombre de mesures 2024 | Pourcentage |
|---|------------------------|-------------|
| Exonération totale | 948 | 91,15% |
| Exonération partielle | 50 | 4,81% |
| Taux réduit | 36 | 3,46% |
| Abattement | 3 | 0,29% |
| Exonération mixte (partielle ou totale) | 3 | 0,29% |
| Total: | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفائية حسب المستفيدين (جدول 5)

تستفيد الأسر من 456 قاعدة إعفائية ضريبية. كما تستفيد المؤسسات الخاصة من 424 قاعدة. إضافةً إلى ذلك، هناك 62 قاعدة إعفائية لصالح المؤسسات العمومية (EPIC, EPA, + مشاريع ذات مساهمة عمومية)، ما يعني دعمًا كبيرًا من الدولة لبعض الأنشطة أو القطاعات العامة الحيوية. كما تستفيد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية من 61 قاعدة. وُتُظْهِر هيمنة القواعد الموجهة نحو الأسر سياسةً جبائيةً ترَكَّز على دعم السكان. أما المؤسسات الخاصة فهي أيضًا مستفيدة بدرجةٍ كبيرة من التخفيضات الضريبية، مما يعكس التحفيزات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

Tableau 5 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales selon les bénéficiaires

| Bénéficiaire(s) | Nombre de mesures en 2024 | Pourcentage |
|---|---------------------------|-------------|
| Ménages | 456 | 43,85% |
| Entreprises privées | 424 | 40,77% |
| Entreprises et Projets à participation publique | 62 | 5,96% |
| Associations, ONG et Organismes internationaux | 61 | 5,87% |
| Salariés, Fonctionnaires et Retraités | 19 | 1,83% |
| Agriculteurs | 18 | 1,73% |
| Total: | 1040 | 100% |

توزيع القواعد الإعفائية حسب القطاعات (جدول 6)

يُعد القطاع الغذائي وقطاع الصحة الأكثر استفادهً من التحفيزات الضريبية.

فمن أصل 1040 قاعدة إعفائية، تخص 256 قاعدة المنتجات الغذائية و 129 قاعدة المنتجات الصيدلانية.

ويستفيد القطاع المنجمي من 83 قاعدة لدعم هذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد الوطني ولتشجيع الاستثمار وتسريع استغلال الموارد الطبيعية.

كما يستفيد القطاع الصناعي من 62 قاعدة تحفيزية، والقطاع الزراعي من 21 قاعدة، وقطاع الطاقة من 18 قاعدة.

وفيما يتعلق بالنقل، هناك 24 قاعدة موزعة بين النقل الجوي والبري.

وأخيرًا، هناك 380 قاعدة تُطبق على عدة قطاعات في آنٍ واحد.

ويُظهر التوزيع القطاعي للتحفيزات الضريبية أن القطاعات الأكثر استفادهً من الاستثناءات الضريبية هي تلك المرتبطة بالمنتجات الغذائية والأدوية، مما يعكس إرادة الحفاظ على إمكانية الوصول إلى هذه السلع الأساسية.

Tableau 6 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales par secteur d'activité

| Secteurs d'activité | Nombre 2024 | Pourcentage |
|---------------------------------|-------------|-------------|
| Tout secteur | 380 | 36,54% |
| Produits alimentaires | 256 | 24,62% |
| Médicaments | 129 | 12,40% |
| Mines | 83 | 7,98% |
| Industrie | 62 | 5,96% |
| Agriculture | 21 | 2,02% |
| Energie | 18 | 1,73% |
| Téchnologie et innovation | 15 | 1,44% |
| Transport aérien | 13 | 1,25% |
| Transport terrestre | 11 | 1,06% |
| Pétrole | 9 | 0,87% |
| Eaux | 9 | 0,87% |
| Santé | 9 | 0,87% |
| construction et Travaux publics | 5 | 0,48% |
| Pêche | 5 | 0,48% |
| Industrie de ciment | 4 | 0,38% |
| Presse | 4 | 0,38% |
| Enseignement | 2 | 0,19% |
| Secteur public | 2 | 0,19% |
| Assurances | 1 | 0,10% |
| Banques | 1 | 0,10% |
| Commerce | 1 | 0,10% |
| Total | 1040 | 100,00% |

القواعد الإعفائية المحدثة والجديدة

في سنة 2024، تم حذف 27 قاعدة إعفائية ضريبية (الجدول 7).
وفي الوقت نفسه، أدرجت قواعد إعفائية جديدة خلال 2024 و2025 (الجدول 8).

Tableau 8 : Mesures introduites en 2024 -2025

| Nature de l'exonération | Nombre de mesure introduites |
|---|------------------------------|
| CF (Contribution foncière) | 1 |
| DD (Droits de Douanes) | 13 |
| DET (Droits d'enregistrement et de timbre) | 3 |
| IBAPP (Impôt sur les bénéfices d'affaires de personnes physiques) | 4 |
| IRCM (Impôt sur les revenus des capitaux mobiliers) | 5 |
| IS (Imôt sur les sociétés) | 8 |
| ITS (Imôt sur les traitements et salaires) | 2 |
| Patente | 2 |
| Retenue à la source | 2 |
| RS (Redevance Statistique) | 5 |
| TA (Taxe d'apprentissage) | 2 |
| TOF (Taxe sur les opérations financières) | 4 |
| DFS | 1 |
| TCA (Taxe sur le chiffre d'affaires) | 1 |
| TCO (Taxe de consommation) | 1 |
| Minimum IS | 1 |
| TVA (Taxe sur la valeur ajoutée) | 10 |
| Total: | 65 |

Tableau 7 : Mesure dérogatoires fiscales

| Nature de l'exonération | Nombre de mesures supprimées |
|---|------------------------------|
| DD (Droits de Douanes) | 8 |
| DET (Droits d'enregistrement et de ti) | 1 |
| IBAPP (Impôt sur les bénéfices d'affaires) | 3 |
| IS (Imôt sur les sociétés) | 3 |
| ITS (Imôt sur les traitements et salaires) | 2 |
| Minimum IBAPP | 1 |
| Minimum IS | 1 |
| RS (Redevance Statistique) | 1 |
| TA (taxe d'apprentissage) | 2 |
| TCO (Taxe de consommation) | 1 |
| TOF (Taxe sur les opérations financières) | 2 |
| TSA (| 1 |
| TVA (Taxe sur la valeur ajoutée) | 1 |
| Total: | 27 |

III. تقييم المصارييف الجبائية.

1. عملية التقييم

تتطلب عملية تقييم المصارييف الجبائية ما يلي :

- ✓ جمع كل القواعد الضريبية، من جهة تلك المرجعية (النظام الضريبي المرجعي) ومن جهة أخرى القواعد الإعفائية (مصفوفة القواعد الإعفائية الضريبية)؛
- ✓ تصنیف القواعد الإعفائية بين ما يعتبر مصارييف جبائية وما لا يعتبر كذلك؛
- ✓ تصنیف ثانٍ بين القواعد الإعفائية القابلة للتقييم وتلك التي يتعدّر تقييماً بها بسبب غياب أو ضعف جودة البيانات المتاحة؛
- ✓ اختيار أدوات الحساب (Excel و STATA) وطرق الحساب الخاصة بكل ضريبة؛
- ✓ استخراج قواعد البيانات الخاصة بالتصريحات الضريبية للسنة المعنية؛
- ✓ تقييم المصارييف الجبائية؛
- ✓ عرض النتائج بصيغ مختلفة.

2. المنهجية

تم تقدیر تکلفة المصارييف الجبائية باستخدام الأسلوب الذي يقوم على تقدیر الخسائر النهائية في الإيرادات الضريبية لصالح میزانیة الدولة، الناتجة عن القواعد الإعفائية الضريبية، مع فرضیة ثبات سلوك المستفیدین منها.

المنهجية المعتمدة هي طریقة « الخسارة الأولیة في الإيرادات »، التي تمثل في تقدیر انخفاض الإيرادات الناجم عن تطبيق استثناء ضریبی .

يتم ذلك بحساب الفرق بين الضریبة النظریة التي كان ينبغي دفعها في إطار النظام الضريبي المرجعي والضریبة الفعلیة المستحقة على المکلف المستفید من الاستثناء الضريبي، وفق قواعد حساب خاصة بكل ضربیة.

3. المنهجية حسب نوع الضربیة

3.1 الضربیة على الشركات (IS)

هي ضربیة سنوية على أرباح الأشخاص الاعتباریین والمؤسسات المماثلة، وتخضع لنظامي الربح الحقیقی العادی (BRN) والربح الحقیقی المتوسط (BRI) المعتمدین في النظام الضريبي المرجعي (SFR).

تُحدّد النسب المرجعیة كما يلي :

| Régime | Taux de référence ¹ | Taux de référence ² | Minimum perception |
|--------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------|
| BRN | 25% | 2% | 100 000 |
| BRI | 25% | 2,5% | 0 |

يتم حساب الضريبة وفقا للدالة التالية:

Max (Taux de référence¹*Bénéfice net imposable ; Taux de référence²*produits imposables ; Minimum de perception)

يتم تحديد المصاريف الجبائية كما يلي :

DF IS = IS Theorique - IS dû

3.2 الضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين (IBAPP)

تفرض سنويًا على أرباح الأفراد الذين يمارسون أنشطة مربحة.

وتُخضع لثلاثة أنظمة (الربح الحقيقي العادي، المتوسط، والنظام الجزافي).

| Régime | Taux de référence ¹ | Taux de référence ² | Minimum perception |
|---------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------|
| BRN | 30% | 2% | 125 000 |
| BRI | 30% | 2,5% | 75 000 |
| Régime d'imposition forfaitaire | 3% CA déclaré | | 0 |

يتم حساب الضريبة وفقا للدالة التالية:

- **BRN/BRI : Max (Taux de référence¹*Bénéfice net imposable ; Taux de référence²*produits imposables ; Minimum de perception)**
- **Forfait : 3% du CA déclaré (Produits imposables)**

- يتم تحديد المصاريف الجبائية كما يلي :

DF IBAPP = IBAPP Theorique - IBAPP dû

3.3 الضريبة على الأجر والرواتب ITS

تُفرض على الدخول المتحصلة من الوظائف العامة والخاصة، بحسب تصاعدية 15٪ 25٪ 40٪ (%) .

يُستثنى مبلغ 6000 أوقية من الأساس الضريبي، إضافةً إلى 60٪ من المزايا العينية.

يتم تقدير المصارييف الجبائية على أساس الرواتب المغفاة $\times 40\%$.

3.4 الضريبة على الدخول العقارية IRF

يُطبق معدل 10٪ في النظام الضريبي المرجعي، ولا توجد مصارييف جبائية لأن الإعفاء ينطبق على عوائد ضئيلة

(> 6000 أوقية سنوياً).

3.5 الضريبة على عوائد رؤوس الأموال المنقولة IRCM

يُطبق بنسبة 20٪ و 10٪ حسب طبيعة الأرباح.

لم تُقدر المصارييف الجبائية بسبب غياب البيانات الضرورية.

3.6 ضريبة التكوين المهني TA

تُفرض بنسبة 0.6٪ على الأجر والعلاوات والفوائد العينية المدفوعة للعاملين.

3.7 ضريبة المركبات ذات المحركات TV

تُفرض سنوياً حسب قوة المركبة واستخدامها. الإعفاءات تشمل مركبات الدولة والدبلوماسيين وغيرهم. لم يتم تقييم المصارييف الجبائية بسبب نقص البيانات.

3.8 الضريبة على القيمة المضافة الداخلية TVA

تُفرض بنسبة 16٪ (النظام الضريبي المرجعي) و 0٪ للتصدير.

تحسب المصارييف الجبائية وفقاً للمعادلة: الضريبة النظرية نقص الضريبة المدفوعة فعلياً.

3.9 ضريبة الاستهلاك على الإنتاج المحلي TCO

تُفرض على منتجات مثل المحروقات، المشروبات الكحولية، الإسمنت، الحديد، إلخ. لكنها لم تُطبّق فعلياً.

ولذلك تحسب المصارييف الجبائية كما يلي:

الإنتاج المحلي × سعر الخروج من المصنع × نسبة الضريبة

3.10 ضريبة القيمة المضافة عند الاستيراد TVA Douane

تفرض بنسبة 16 % على الواردات. المصاريف الجبائية تحسب كما يلي :

3.11 الحقوق الجمركية DD

هنا تعتمد التعرفة الخارجية الموحدة (TEC) للمنظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كمراجع.

3.12 الرسم الإحصائي RS

يطبق بنسبة 1 % من القيمة الجمركية (النظام الضريبي المرجعي).

3.13 ضريبة الاستهلاك على المنتجات المستوردة TCO import

تفرض على المنتجات نفسها الواردة في المادة 258 من قانون الضرائب العامة (CGI).

تُستبعد المنتجات البترولية من الحساب لأنها لا تمثل خسارة نهائية للدولة (بسبب آلية التعويض في أسعار الوقود).

3.14 ضريبة العمليات المالية TOF

تفرض بنسبة 16 % على العمولات والفوائد والمعاملات المصرفية الأخرى.

3.15 الضريبة الخاصة على التأمينات TSA

تفرض على عقود التأمين بنس比 5 %، 0.1 %، و 10 % حسب النوع. لم تُقيّم المصاريف الجبائية بسبب غياب المعطيات.

3.16 رسم المطار TADE

يفرض على كل راكب يغادر البلاد (1000 اوقيه للبالغين، 200 اوقيه للأطفال أقل من سنتين). الإعفاءات تشمل الطاقم والحالات الإنسانية. لم تُقدر المصاريف الجبائية لضالة الأثر.

IV. نتائج التقييم

تم حساب المصارييف الجبائية (حسب كل ضريبة) باستخدام المنهجيات السالفة ، مع التمييز بين الضرائب القابلة للتقييم وتلك غير القابلة بسبب نقص البيانات أو انعدامها

النتائج المحصلة من عملية التقييم

تُعرض في هذا الجزء تكاليف الاستثناءات الضريبية وفق عدة تصنيفات: حسب نوع الضريبة أو الرسم، حسب فئة الضرائب، وحسب نوع النظام الجبائي، وغيرها من التصنيفات التحليلية ذات الصلة.

العرض الموجز للمصارييف الجبائية

يشمل تقييم المصارييف الجبائية نطاق الضرائب والرسوم التي تُحول إيراداتها إلى ميزانية الدولة.

وفيما يخص الجبائية الداخلية، فقد شمل التقييم الضرائب التالية:

ضريبة الشركات (IS)، وضريبة أرباح الأشخاص الطبيعيين (IBAPP)، وضريبة الرواتب والأجور (ITS)، وضريبة التمهين (TA)، وضريبة القيمة المضافة (TVA)، وضريبة العمليات المالية (TOF).

أما بالنسبة إلى الجبائية على المستوى الجمركي فقد شمل التقييم ضريبة القيمة المضافة عند الاستيراد (TVA à l'importation)، والحقوق الجمركية (DD)، والرسوم الإحصائية (RS)، ورسم الاستهلاك على الواردات (TCO-Produits importés).

وقد بلغت المصارييف الجبائية للسنة المالية 2023 ما قيمته 17,6 مليار أوقية (MRU).

ويمثل هذا المبلغ فقدانًا في إيرادات الدولة ناتجًا عن القواعد الإعفافية (Mesures dérogatoires) مقارنةً بما كان سيتم تحصيله في ظل النظام الضريبي المرجعي (Système fiscal de référence)، أي ما يعادل 16,29% من إجمالي نفقات الميزانية العامة للجزء الذي أمكن تقييمه من المصارييف الجبائية.

وبالمقارنة مع السنوات السابقة خلال الخمسية الأخيرة، تطورت المصارييف الجبائية على النحو الآتي:

- ✓ 9,5 مليار أوقية سنة 2019,
- ✓ 11,1 مليار أوقية سنة 2020,
- ✓ 11,2 مليار أوقية سنة 2021,
- ✓ 10,7 مليار أوقية سنة 2023,
- ✓ وبلغت 17,6 مليار أوقية سنة 2024.

ويلاحظ أنه أثناء إعداد هذا التقرير لم تتوفر أي قاعدة بيانات أو وثائق أرشيفية تُبيّن تفاصيل التقييمات السابقة للمصاريف الجبائية قبل سنة 2023.

المصاريف الجبائية حسب نوع الضريبة والرسم (2019-2024)

تُظهر نتائج التقييم أن تحليل المصاريف الجبائية حسب نوع الضريبة يُعد من الركائز الأساسية، كما هو مبيّن في قسم المنهجية.

ويبيّن الجدول الموالي التوزيع الإجمالي لتكلّيف المصاريف الجبائية خلال الفترة 2019-2024.

Tableau 8. : Répartition des coûts des dérogations fiscales par nature d'impôt de 2019 et 2023

| Impôt/ Taxe | 2019 | %part | 2020 | %part | 2021 | %part | 2023 | %part | 2 024 | %part |
|-------------------------------|---------------|-------|----------------|-------|----------------|-------|----------------|-------|----------------|---------|
| IS-IBAPP | 349 428 867 | 3,7% | 438 887 881 | 3,9% | 526 104 322 | 4,7% | 531 147 370 | 4,94% | 48 458 624 | 0,28% |
| IS | | | | | | | 529 912 270 | 4,93% | 45 793 524 | 0,26% |
| IBAPP | | | | | | | 1 235 100 | 0,01% | 2 665 100 | 0,02% |
| ITS | 1 529 755 002 | 16,1% | 1 606 427 196 | 14,4% | 585 921 165 | 5,2% | 703 864 230 | 6,5% | 614 914 065 | 3,5% |
| Taxe d'apprentissage | 25 489 814 | 0,3% | 37 868 047 | 0,3% | 49 353 104 | 0,4% | 1 332 239 | 0,0% | 43 670 | 0,0002% |
| TVA intérieure | 2 824 751 155 | 29,8% | 2 847 715 767 | 25,6% | 4 548 234 098 | 40,6% | 1 409 814 802 | 13,1% | 1 600 383 956 | 9,1% |
| TOF | 134 212 618 | 1,4% | 175 652 386 | 1,6% | 66 378 825 | 0,6% | 121 299 328 | 1,1% | 187 526 539 | 1,1% |
| TCO | | 0,0% | | 0,0% | 1 017 451 829 | 9,1% | 17 734 784 | 0,2% | 100 144 702 | 0,6% |
| Droit de Douanes | 4 624 330 927 | 48,7% | 6 015 227 441 | 54,0% | 3 969 983 421 | 35,4% | 5 555 160 220 | 51,7% | 10 068 798 046 | 57,1% |
| TVA Douanes | | | | | 452 371 632 | 4,0% | 1 855 459 351 | 17,3% | 3 797 904 239 | 21,6% |
| TVA sur financement extérieur | | | | | | | 151 644 087 | 1,4% | 556 765 079 | 3,2% |
| Redevance statistique | | | | | | | 407 415 466 | 3,8% | 643 753 919 | 3,7% |
| DET | | | 19 383 883 | 0,2% | | | | | - | |
| Totaux | 9 487 968 383 | 100% | 11 141 162 601 | 100% | 11 215 798 396 | 100% | 10 754 871 877 | 100% | 17 618 692 839 | 100% |

الملحوظات والتحليل

من خلال تحليل تطور الحصص النسبية والمبالغ المطلقة في الجدول، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ سجلت المصاريف الجبائية المتعلقة بالضرائب على الأرباح (IS - IBAPP) استقراراً نسبياً، حيث ارتفعت من 349,4 مليون أوقية سنة 2019 إلى 438,8 مليون أوقية سنة 2020، ثم إلى 526,1 مليون أوقية سنة 2021، وبلغت 531,1 مليون أوقية سنة 2023، لتتخفّض إلى 94,2 مليون أوقية سنة 2024.
- ✓ في سنة 2024، مثلّت هذه المصاريف 0,28% فقط من إجمالي المصاريف الجبائية، بينما تراوحت هذه النسبة بين 3,68% كحد أدنى و4,94% كحد أقصى خلال السنوات السابقة.
- ✓ بلغت المصاريف الجبائية المتعلقة بـ ITS سنة 2023 نحو 703 864 230 أوقية، وسنة 2024 حوالي 614 914 065- أوقية، أي ما يعادل 3,5% من إجمالي المصاريف الجبائية.

- ✓ بلغت مصاريف ضريبة القيمة المضافة الداخلية (TVA intérieure) سنة 2023 حوالي 1.409.814.802 أوقية، وسنة 2024 ، 1.600.383.956 أوقية، وهو ما يمثل 9% من إجمالي المصاريف الجبائية.
- ✓ أما الحقوق الجمركية (DD)، فقد سُجلت بـ 5,5 مليار أوقية سنة 2023 و 5,7 مليار أوقية سنة 2024، أي بنسبة 51% و 57% من إجمالي المصاريف الجبائية.
- ✓ وبلغت مصاريف TVA على الواردات (نحو 1,8 مليار أوقية سنة 2023 و 3,79 مليار أوقية سنة 2024، أي 21% من الإجمالي).

المصاريف الجبائية حسب فئات الضرائب

يُظهر تصنيف المصاريف الجبائية حسب فئة الضريبة أن ضرائب ورسوم الاستهلاك تمثل حوالي 95% من إجمالي المصاريف الجبائية، أي ما يعادل 16,7 مليار أوقية من الخسائر في الإيرادات الضريبية .

أما ضرائب الدخل، فتمثل 3,5% فقط من إجمالي خسائر الإيرادات الناتجة عن الاستثناءات الضريبية.

Tableau 9. Répartition des dépenses fiscales évaluées en 2023-2024 par classe d'impôts

| Classe d'impôt | DF 2023 | % du Total | DF 2024 | % du Total |
|--|----------------|------------|----------------|------------|
| Impôts et taxes sur la consommation (TVA, DD, RS et TCO) | 9 397 228 710 | 87,38% | 16 767 749 941 | 95,17% |
| Impôts et taxes sur le revenu (IS, IBAPP, ITS et TA) | 1 236 343 839 | 11,50% | 663 416 359 | 3,77% |
| TOF (taxe sur les opérations financières) | 121 299 328 | 1,13% | 187 526 539 | 1,06% |
| Totaux | 10 754 871 877 | 100% | 17 618 692 839 | 100% |

وتشمل هذه الفئة دخول الشركات ودخول العمل .يشير هذا التحليل إلى أن التحفيزات الضريبية موجهة أساساً نحو استهلاك المؤسسات (تشجيع الاستثمار) واستهلاك الأسر (الدعم الاجتماعي للقدرة الشرائية).

المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الجبائي

يُظهر توزيع المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الجبائي أن:

- ✓ الجبائية على المستوى الجمركي تستحوذ على حوالي 86% من إجمالي المصاريف الجبائية لسنة 2024، أي ما يعادل

15 مiliار أوقيه؛

✓ بينما لا تمثل الجباية الداخلية (المباشرة وغير المباشرة) سوى حوالي 13% من الإجمالي.

Tableau 10 : Dépenses fiscales par type de fiscalité

| Type de fiscalité | DF 2023 | % du Total | DF 2024 | % du Total |
|--|----------------|------------|----------------|------------|
| Fiscalité intérieure (IS, IBAPP, ITS, TA, TVA intérieure, TOF et TCO sur la production locale) | 2 767 457 969 | 25,73% | 2 451 326 854 | 13,91% |
| Fiscalité de porte (TVA au cordon douanier, DD, RS, et TCO produits importés) | 7 987 413 908 | 74,27% | 15 167 365 985 | 86,09% |
| Totaux | 10 754 871 877 | 100% | 17 618 692 839 | 100% |

مصاريف ضريبة القيمة المضافة TVA

تنقسم المصاريف الجبائية المرتبطة بـ TVA إلى قسمين:

- ✓ المصاريف الناتجة عن استثناءات ضريبة القيمة المضافة الداخلية،
- ✓ والمصاريف الناتجة عن استثناءات TVA على الواردات.

Tableau 11 : Les dépenses fiscales TVA à l'intérieur et TVA à l'importation.

| DF TVA | 2019 | %part | 2023 | %part | 2024 | %part |
|------------------------|------------------|---------|------------------|---------|------------------|---------|
| DF TVA intérieure | 1 989 502 888 | 78,71% | 1 409 814 802 | 43,18% | 1 600 383 956 | 29,65% |
| DF TVA à l'importation | 538 226 267 | 21,29% | 1 855 459 351 | 56,82% | 3 797 904 239 | 70,35% |
| Totaux | 2 527 729 155,00 | 100,00% | 3 265 274 153,00 | 100,00% | 5 398 288 195,00 | 100,00% |

مصاريف ضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب القطاع الاقتصادي

تشير البيانات المتوفرة إلى أن القطاعات الأكثر استفادة من الاستثناءات في ضريبة القيمة المضافة الداخلية هي:

- ✓ قطاع المحروقات والهيدروكربورات - بنسبة 46,2% من إجمالي مصاريف TVA الداخلية؛
- ✓ قطاع التجارة والمهن الحرة - بنسبة 18,5%؛
- ✓ قطاع الأشغال العامة والبناء والخدمات - بنسبة 16,4%.

| Secteurs d'Activité | DF TVA intérieure 2023 | % du total | DF TVA intérieure 2024 | % du total |
|--|------------------------|-------------|------------------------|-------------|
| Agence de voyage | 22 119 | 0,002% | 4 400 | 0,00% |
| Assurances | - | | - | 0,00% |
| Banques et Etablissements financiers | 214 984 | 0,02% | 138 716 | 0,01% |
| Commerce général, professions libérales et Autres | 261 144 534 | 18,52% | 180 469 068 | 11,28% |
| Distributeurs pharmaceutiques | 1 979 624 | 0,14% | 1 327 295 | 0,08% |
| EPA et Communes | - | | - | 0,00% |
| EPIC | 20 124 810 | 1,43% | 363 315 072 | 22,70% |
| Forfait | 25 730 511 | 1,83% | 65 251 411 | 4,08% |
| Hydrocarbures | 650 774 371 | 46,16% | 555 165 757 | 34,69% |
| Industries, Ciments et Concessionnaires | 117 076 684 | 8,30% | 307 238 997 | 19,20% |
| Institutions Étataques | 4 182 112 | 0,30% | 238 031 | 0,01% |
| Mines | 94 605 159 | 6,71% | 31 866 676 | 1,99% |
| Pêche | 71 167 | 0,01% | 1 117 761 | 0,07% |
| Pétrole | - | | 0 | 0,00% |
| Télécommunication | 2 578 770 | 0,18% | 3 843 805 | 0,24% |
| Travaux public, Bâtiment, Prestataire des services | 231 309 957 | 16,41% | 90 406 967 | 5,65% |
| | 1 409 814 802 | 100% | 1 600 383 956 | 100% |

المصاريف الجبائية المتعلقة بالائتمان الضريبي (2023-2021)

وفقاً للنصوص القانونية: القانون رقم 97-008 الصادر بتاريخ 21 يناير 1997، المعدل بالأمر رقم 2006-053-97 الصادر بتاريخ 3 يونيو 1997، والمقرر الوزاري رقم MF/0452 بتاريخ 17 سبتمبر 1997، فإن النظام العام يُطبق على جميع الصفقات العمومية التي تبرمها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وتتحمّل الدولة الموريتانية العبء الضريبي المترتب عن تنفيذ هذه الصفقات في إطار المشاركة في التمويل.

وقد تم تقدير التكاليف الناتجة عن هذا النظام كما هو مبين في الجدول.

Tableau 13 : Evaluation des dépenses fiscales relatives au crédit

| Droit/Taxe | 2021 | 2023 | 2024 |
|---------------|--------------------|--------------------|----------------------|
| TVA | 171 771 383 | 151 644 087 | 556 765 079 |
| TCO | 13 969 701 | 14 756 587 | 29 178 147 |
| DD | 141 965 501 | 113 053 583 | 401 397 882 |
| RS | 9 169 714 | 8 045 705 | 30 313 379 |
| Totaux | 336 876 299 | 287 499 962 | 1 017 654 487 |

الخاتمة

يُعد تقرير المصروفات الجبائية لسنة 2024 هو التقرير السنوي الثاني الذي تُعدّه وحدة السياسة الجبائية منذ إنشائها.

وقد تم تقدير إجمالي المصروفات الجبائية - التي تمثل خسارة في الإيرادات لصالح ميزانية الدولة نتيجة الاستثناءات الضريبية - خلال هذه السنة بنحو 17.6 مليار أوقية. ويُظهر تحليل القواعد الإعفائية التي تم حصرها (1040) قاعدة من مصادر مختلفة أن ضريبة القيمة المضافة (TVA) هي الأكثر هيمنة من حيث عدد القواعد الإعفائية الضريبية، إذ تضم 573 قاعدة إعفاء ضريبي.

وفي المرتبة الثانية تأتي الحقوق الجمركية (DD) بعدد 110 قاعدة إعفائية ضريبية.

أما من حيث الأهداف المعلنة، فإن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تظل بطبعتها هي الأهم والأكثر تمثيلاً ضمن منظومة الإعفاءات. كما تُظهر النتائج أن الاستثناءات الضريبية غالباً ما تكون كليّة بنسبة 97% من مجموع القواعد.

ومن المهم الإشارة إلى أن تقييم المصروفات الجبائية - أي الخسائر في الإيرادات الناتجة عن الاستثناءات الضريبية - لا يزال جزئياً، إذ يشمل فقط تسعه ضرائب للدولة من مجموع النظام الضريبي ككل، أي ما يعادل حوالي 60% فقط من مجموع الإعفاءات القائمة. ويعزى هذا القصور إلى نقص توفر البيانات الموثوقة اللازمة لحساب المصروفات الجبائية بدقة.

إن تنفيذ عمل منهجي لتحسين توفر وجودة الإحصاءات الجبائية الملائمة لحساب المصروفات الجبائية، سيسمح مستقبلاً بتوسيع نطاق التقييم وتقديم رؤية أوضح حول الخسائر الفعلية في ميزانية الدولة الناتجة عن التحفيزات الضريبية بمختلف أنواعها، الممنوحة لجهات متعددة ولأسباب متنوعة.

ويهدف ذلك في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الرئيسي المتمثل في تقييم فعالية هذه التحفيزات الضريبية.